الجملة الإنشائيّة
بنيةً وتركيبًا

غنوة عباس نظام*

كانت اللغة وما تزال أصواتًا يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم كما عرّفها ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني /941 – 1002م)، وهي الوعاء الأوسع، والكيان الاجتماعي الذي حظي باهتمام الدارسين، قديمًا وحديثًا وأداة تواصل، وتخاطب، وإبلاغ بين البشر. تُعدّ اللغة تلك المقاطع الصوتيّة، والحروف المركّبة الزاخرة بمعانٍ وطاقات دلاليّة مختلفة، هي المادة الأساس لتأسيس تراكيب لغوية، كما تحمل طاقات المبدع في التعبير عن مشاعره وأفكاره. واستطاعت اللغة العربيّة أن تحتوي رصيدًا ضخمًا من الألفاظ والتراكيب والطرائق للتعبير عن المشاعر والأحاسيس.

اهتم اللغويون القدماء والمحدثون بدراسة التراكيب اللغويّة، وتحدّثوا عن مكوناتها من خلال العمليّة الإسناديّة التي تشكّل نواة الجملة العربية، منطلقين من الأصوات التي تتركّب مع بعضها لتألف كلمة، وهي بدورها تأتلف مع صاحبتها لتكون الجملة، ومن ثمّ تتركّب الجملة مع جملة أخرى لتشكّل الكلام، وبه تتم الفائدة التي يحسن السكوت عندها.

يعرض البحث دراسة بنية تركيب الجمل الانشائيّة، تلك الجمل التي تتضمّن كلامًا لا يحتمل الصدق أو الكذب، ولتبيان دور العلاقات الداخليّة بين أجزائها، وقد نهجت الدراسة منهجًا وصفيًّا تحليليًّا للكشف عن كيفيّة صوغها، ولتبيان الوصف القواعدي لبنيتها.

بُداءةً لا بدّ من تبيان مكوّنات الجملة العربيّة، ولاسيما الجملة الانشائيّة، وذلك من خلال تفكيك عناصرها، ودراسة تراكيبها المختلفة.

درس النحاة مكوّنات الجملة، بما تحتويه من تراكيب أساسيّة، كالفعل والفاعل والمبتدأ والخبر، وعرّفوها بأنّها "العنصر الكلامي الذي يحوي ألفاظًا تتركّب مع بعضها بعضًا مشكلة الجملة التي تكون حكمًا اسناديًّا يحسن السكوت عليه، يؤدي الفائدة المرجوة. وهي تتكوّن من ركنين أساسيّين هما: المسند والمسند اليه؛ ولا بدّ للجملة سواء أكانت اسميّة أو فعليّة من احتوائهما"[1]، فالاسناد "هو الرابطة الحقيقية الجامعة بين أجزاء الجملة التي لا غنى لاحداهما عنه، وهو لا يستقر إلاّ في اسمين أو في فعل واسم"[2].

أمّا ابن جني فقد حصر أركان الكلام – الجملة – في ركنين أساسيّين هما: "اللفظ المفيد، والاستقلاليّة، شمل بذلك أسماء الأفعال والأصوات وغيرهما، معرفًا الكلام بأنه في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها، المستغنية عن غيرها،

وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تراكيبها"[3].

تراكيب الجملة الانشائيّة:

أ- التركيب الإفرادي:

قسّم اللغويون الكلمة إلى: اسم، وفعل، وحرف، كما قسّموا الأفعال إلى ماضٍ، ومضارع، وأمر. تتحدّ الفونيمات (الصوامت والصوائت) لتكوّن المقاطع، والمقطع يتركّب مع آخر ليشكّل الكلمة، فينتج لدينا تركيب أوّلي. فرّق النحويون بين الكلمة واللفظة، وكلتاهما مركّب من حروف ملفوظ بها، إلاّ أنّ الكلمة تدلّ على معنى، بينما اللفظة عبارة عن حروف مهملة ملفوظة خالية من القمة الدلاليّة. والكلمة المركّبة الدالة على معنى لا يجوز إفراد أي حرف منها.

وقد يجتمع التركيب في كلمة واحدة مركّبة من مورفيمين (أي أصغر وحدة لغويّة مجردة لها معنى)، نحو "الطفل": فهو مركب من وحدتين: "ال" التعريف التي هي مورفيم دال على معنى التعريف، و"طفل" يدلّ على مرحلة معيّنة من عمر الإنسان.

ويدخل في هذا النوع من التركيب، تركيب الحروف التي تدلّ على معنيين مختلفين؛ الأوّل قبل التركيب، والثاني بعده، كتركيب الشرط مثلاً، "تتركب "إذ وحيث" مع "ما"، فتختصان في الجملة الفعليّة، بعد أن كانتا غير مختصتين"[4]. نستخلص أنّ تركيب الحروف معدوم الإسناد لكونه جزء كلام يحتاج إلى اسم أو فعل.

ب- التركيب الناقص:

يتركّب هذا التركيب من اسمين، أو فعل واسم كالمركّب المزجي، كما في كلمة "حضرموت"، إلاّ أنّ الإسناد لا يتوفر فيها، إلاّ إذا أخبر عنها، بكلمة أو بشيء آخر، كقولنا: حضرموت طيبة: (حضرموت: مسند اليه، وطيبة: مسند) أصبحت الجملة اسميّة. وقد عبّر ابن يعيش النحوي (أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا/1159 – 1246م) عن ذلك بقوله: إنّ التركيب ضربان: تركيب إفراد، وتركيب إسناد؛ فتركيب الإفراد أن تأتي بكلمة فتركّبها، وتجعلها كلمة واحدة بإزاء حقيقة واحدة، بعد أن كانتا بإزاء حقيقتين. كما فرّق أيضًا بين التركيب الناقص، والتركيب الإسنادي التام، وذلك أنّ التركيب الإسنادي الناقص يحتاج إلى متمم له يتركّب معه، وإن كان مركّبًا من كلمتين، بينما التركيب الإسنادي يتجلّى في الجملة والكلام[5].

وأكّد ابن السراج (أبو بكر محمد بن السّري بن سهل/ توفي 929م) أنّ "تركيب الحرف مع الفعل بلا ذكر الفاعل أو الخبر لم يكن كلامًا، بل هو تركيب ناقص يحتاج إلى اسم ليكمل معناه، نحو: لو قلت: أيقوم؟ ولم تجد أحدًا لم يعلم المخاطب أنك تشير إلى إنسان لم يكن كلامًا"[6].

ج- التركيب الإسنادي التام:

تقصد بهذا النوع من التركيب الإسنادي، الجملتان: الإسمية والفعلية، ولا يوجد إلاّ في اسمين، أو في فعل واسم"[7]. فالتركيب الإسنادي التام يتجاوز التركيب الناقص وحدّ الكلمة، ليتركب في ملفوظ لغويّ أكبر يسمّى الجملة والكلام.

وأصل الإسناد أن يشتمل الجملتين الخبريّة، والإنشائية. فالمراد بالإسناد أن

يخبّر في الحال بكلمة أو أكثر عن أخرى. على سبيل المثال: جملتا القسم والشرط، إذ تحتوي كلّ منها جملة مكوّنة من (فعل وفاعل)، لا يحسن السكوت عليها إلاّ بذكر جوابهما. فجملة فعل الشرط وجوابه، وكذلك القسم وجوابه، كلامان يفيدان فائدة يحسن السكوت عليها.

إلاّ أنّ بعض المحدثين لم يشترط الإسناد في الجملة، بل جعل حسن السكوت عليها جملة قائمة بحدّ ذاتها، وإن تألفت من كلمة واحدة كأسماء الأفعال، وفي أسلوب النداء، نحو: صه، وتعال.

أشكال البنى التركيبيّة للجمل الإنشائيّة:

تُقسم إلى ما يأتي:

أوّلاً: تركيب الاسم مع الاسم.

ثانيًا: تركيب الأفعال مع الأسماء.

ثالثًا: تركيب الأفعال مع الحروف.

رابعًا: تركيب الحروف مع الأسماء.

خامسًا: تركيب الجمل.

أولاً: تركيب الاسم مع الاسم:

يتركّب الاسم مع الاسم ليكوّن جملة اسميّة مؤلّفة من مبتدأ وخبر، تفيد التعبير عن موقف ما. وهي على أنواع:

1- الجملة المركّبة من اسمين صريحين، نحو: أنت نشيط، فهذه جملة اسميّة مركّبة من اسمين صريحين، الاسم الأوّل مبتدأ، والاسم الثاني خبر.

2- النكرة الدّالة على الدعاء، وتكون على الشكل الآتي:

أ- من اسم نكرة مرفوع، وحرف، وحرف ضمير، وهما متعلّقان بمحذوف خبر، نحو: ويلٌ لكَ، ويحٌ له.

ب- من اسم نكرة مرفوع مبتدأ، وحرف جرّ، واسم معرفة، نحو: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾[8]، وويلٌ لزيد.

ج- التّركيب بالعطف: حيث يتركّب المصدر مع حرف العطف (الواو)، وحينئذٍ، "يجب – في الاسم المعطوف – النصب، لأنّه استغنى عن الجار والمجرور، نحو: ويحٌ لك، وتبًا، فالأولى جملة اسميّة، والثانية مصدرٌ منصوبٌ"[9].

د- تركيب الدعاء يجوز فيه التّعريف: نحو: "العجب لك، والويل لك"[10].

وهذه القاعدة لا تتوفّر في كلّ المصادر، "إذ إنّ بعضها لا يجوز فيه التعريف بـ"ال"، فلا يجوز أن نقول: السقي لك؟"[11]

3- تركيب أسماء الاستفهام، و"كم" الخبرية في الجملة الاسميّة: تتركّب أسماء الاستفهام و"كم" الخبريّة مع الأسماء، لتكوّن جملة اسميّة، وهذه الأسماء هي: من، وما، وماذا، وكم، وكيف، وأين، وأنّى، ومتى، وأيّان، وأيّ، فإذا تركّبت مع اسم معرفة، فهي خبر مقدّم له، وإذا تركّبت مع اسم نكرة فهي مبتدأ، ما خلا أسماء الاستفهام التي تدلّ على الظرفيّة الزمانيّة والمكانيّة[12].

فإن وقع بعدها اسم نكرة نحو: ﴿قَالَ فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَى﴾[13]. فهي مبتدأ، أو اسم معرفة نحو مَنْ زيدٌ؟ فهي خبر. و (ما) لغير العاقل، حالها في تركيب كحال (مَنْ) كقوله تعالى: ﴿الْقَارِعَةُ* مَا الْقَارِعَةُ* وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ﴾[14].

أمّا في ما يخصّ أسماء الاستفهام والظرفيّة، فتركّبت مع أسماء، وتتعلّق بمحذوف خبر مقدّم، نحو: ﴿مَتَى نَصْرُ اللَّهِ

أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾[15]، ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾[16]، و﴿يَقُولُ الْإِنسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفَرُّ﴾[17]، و﴿وَأَنَّى لَهُ الذِّكْرَى﴾[18].

– تركيب "أيّ":

تتركّب "أيّ" الاستفهاميّة مع المفرد، والمثنى، والجمع، أي: ما تضاف إليه، وهو الذي يميّزها، ويميّز مدلولها بحسب الاسم الذي تضاف إليه، وهي بصورة عامّة تُعرب كإعراب "من وما"، إلاّ أنّها تفارقهما بتركيبها مع الاسم، فإذا أضيف إلى زمان، فهي ظرف، نحو: أيَّ يومٍ سفرُك؟ فهي ظرف زمان متعلّق بمحذوف خبر مقدّم، وقد أضيفت إلى ظرف زمان هو "يوم" و"سفرك" المبتدأ، وهي واجبة التقديم، لأنّ لها الصدارة.

وتضاف "أيّ" إلى النكرة، نحو: أيّ رجلٍ قائمٌ، وتضاف أيضًا إلى المعرفة حيث يكون الاسم بعدها مثنى أو جمع، نحو: أيُّ الرجلين أفضل، (أو أيّهما أفضل)، أيُّ الرجال أفضل (أو أيّهم أفضل).

– كم الخبريّة:

اختلف في "كم" هل هي مركّبة أم مفردة، فذهب "الكوفيون إلى أنّها مركّبة وأصلها "ما" زيدت عليها "الكاف"، وذهب البصريون إلى أنّها مفردة، لأنّ الأصل هو الإفراد والتركيب هو الفرع"[19].

فتمييز "كم الخبريّة مجرور، ويكون مفردًا وهو أكثر، وأفصح جمعًا، وزعم بعضهم أنّ الجمع شاذ، وقيل: الجمع على معنى الواحد، فـ: كم رجالٍ على معنى: كم جماعة من الرجال"[20].

4– تركيب ألفاظ القسم: يأتي القسم على ضربين: جملة فعليّة مؤلّفة من فعل وفاعل، وجملة اسميّة مركّبة من: مبتدأ وخبر، والأخيرة تستعمل بألفاظ: لعمري، وأمانة الله؛ فالأولى تتركّب من اللام لام الإبتداء، واسم مبتدأ، وخبره محذوف للعلم به، والثانية التزم فيها حذف الخبر.

"أمّا الجملة الاسميّة، فقولك: لعمرُك ولعمرُ أبيك، ولعمرُ الله، فعمرُ: مبتدأ، واللام فيها لام الابتداء، والخبر محذوف تقديره: قسمي أو حلفي وحذفوه لطول الكلام بالمقسم عليه"[21].

ثانيا: تركيب الأفعال مع الأسماء:

يُقصد بهذا التركيب تركيب الأسماء مع الأفعال كتركيب الفاعل مع فعل الأمر، وتركيب صيغ العقود، وأفعال الرجاء، كذلك أسماء الاستفهام المركّبة مع الأفعال.

1– التركيب مع فعل الأمر:

تتركّب الأسماء مع فعل الأمر، فاللفظ كلمة، والتركيب العميق كلمتان، ويظهر هذا المستتر في التركيب مع الواحدة المؤنث التي هي ياء المخاطبة، وهي حرف دال على معنى التأنيث، كذلك واو الجماعة وألف الاثنين. "فتشكّل كلمة (اضربْ) جملة مستقلة مركّبة من فعل وفاعل، وصرّح به النوحيون، وهذا التركيب أقل ما يتركّب منه الكلام أو الجملة التي يصحّ السكوت عليها"[22].

أمّا إذا تركّب فعل الأمر مع الواحدة المؤنث، والمثنى، والجمع بنوعيه، فبرزت هذه الضمائر، نحو: ادرسا، ادرسوا، ادرسن، ادرسي.

يتركّب فعل الأمر مع خمسة أسماء، مع المفعول به، نحو: "اكتب فرضك، كذلك مع

التمييز نحو: ﴿فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾[23]، ومع الحال، نحو: ﴿ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾[24]، ومع المفعول المطلق، نحو: ﴿وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾[25]، ومع الظرف ، نحو: ﴿وَسَبِّحْهُ لَيْلًا طَوِيلًا﴾[26].

2– تركيب صيغ العقود:

كثيرة هي ألفاظ العقود، وهي إنشائيّة، لا يدخلها الصدق ولا الكذب، وذلك لأنه ليس لمدلول لفظه قبل النطق به، وجود خارجي يطابقه أو لا يطابقه كعقود البيع والشراء، والإجارة، فالبنية التركيبيّة لهذه العقود تكون في زمن الماضي، مثل: "بعتُ"، و"اشتريتُ"، و"استأجرتُ"، ويُسند إليها الفاعل، والقصد من هذا التركيب ضرورة وقوعه في ما بعد لا من وقت التلفظ بالفعل، "إنشاء حدث مسند إلى غير المخاطب كـ"بعتُ" وهذا حالي، وليست الحال من دلالته، بل من ضرورة وقوعه"[27].

ويتركّب مع هذه الصيغ الجار والمجرور، واسم الإشارة، نحو: اشتريتُ منك هذه السيارة، اشتريتُ الكتاب بعشرين، وهبتُك هذه الأرض.

ومن هذه الصيغ أيضًا ما يقترن فيه الوجودان، بمعنى أن يتحقّق وجود معناه في الوقت الذي يتحقّق فيه وجود لفظة، أي في الوقت الذي يتم التلفظ به، فإذا قال شخص لآخر: زوّجتك ابنتي، فَردَ الآخر: "قبلتُ هذا الزواج"، فإنّ معنى الزواج أو وجوده، يتحقّق في وقت التلفظ بكلمة القبول.

3– تركيب أفعال الرجاء:

إنّ البنية التركيبيّة لأفعال الرجاء تعني رجاء حدوث الفعل الواقع خبرًا لها، والرجاء يكون بحرف واحد وهو لعل، بثلاثة أفعال هي: عسى، وحرى، واخلولق. نحو: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[28].

والبنية التركيبيّة لهذه الأفعال على الشكل الآتي:

أ– تراكيب عسى:

التركيب الأوّل: اقتران خبرها بأن. نحو: قوله تعالى: ﴿عَسَى رَبِّي أَن يَهْدِيَنِي سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾[29].

التركيب الثاني: أن تتركّب مع اسمها، فيكون خبرها فعلاً مضارعًا مجرّدًا من "أن"، نحو:

عسى الكرب الذي أمسيتُ فيه
يكون وراءَه فرجٌ قريبٌ[30]

التركيب الثالث: دخول السين على خبرها، "لكنه نادر جدًّا"[31]. نحو:

عسى طيّئٌ من طيّئٍ بعد هذه
ستطفئُ غلاتِ الكُلى والجوانح[32]

التركيب الرابع: تركّب عسى مع اسمين حيث يحلّ الاسم الثاني مكان الفعل المضارع، "أجروا فيه (عسى) مجرى (كان)، وجعله بعضهم لغة، وبعضهم شاذًا، وبعضهم ضرورة، وبعضهم نادرًا جدًّا"[33]. نحو: عسى زيدٌ نائمًا، بمعنى: عسى زيدٌ أن ينام.

التركيب الخامس: دخول حرف الجّر (الباء) على خبرها كقول الكميت (الكميت بن زيد الأسدي/ 680 – 743م):

قالوا أساءَ بنو كُرْزٍ فقلتُ لهم
عسى الغويرُ بإبآسٍ وإغوارِ[34]

التركيب السادس: أن يأتي اسمها نكرة على خلاف الأصل، "ولا يخلو المرفوع من

هذا الباب من اختصاص، فلا يقال: عسى شخصٌ أن يقول إلاّ قليلاً"[35].

التركيب السابع: أن يتأخر مرفوع عسى ويتقدّم عليه الخبر (أن + الفعل المضارع)، نحو: عسى أن يقوم زيد.

التركيب الثامن: أن يتقدّم المرفوع عليها، نحو: الغائب عسى أن يعود، والخصمان عسيا أن يتفقا.

التركيب التاسع: اتصال الضمائر بـ"عسى" نحو: عساك أن تفعل، عساكما أن تفعلا.

ب- تركيب حرى وأخلوق:

هما فعلان يقترن خبرهما بـ"أن" كثيرًا نحو: حرى المسافرُ أن يعود، وأخلولق الجوّ أن يمطر.

4- تركيب أسماء الاستفهام مع الأفعال:

صيغة الاستفهام صيغة غرضها طلب العلم بشيء غير معلوم. وأسماء الاستفهام أحد عشر اسمًا. هي: مَن، ما، ماذا، ذا، متى، أيّانَ، أنّى، أين، كيف، كم، أيّ. نحو: ماذا فعلت؟ أين جلست؟ ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾[36].

ثالثًا: تركيب الأفعال مع الحروف

يكون هذا التركيب على النحو الآتي:

1- تركيب الفعل المضارع مع لام الأمر: يُجزم الفعل المضارع إذا دخلت عليه لام الأمر، نحو قوله تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾[37].

2- تركيب الفعل المضارع مع لا الناهية، نحو قوله تعالى: ﴿لَّا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ﴾[38].

3- تركيب الفعل المضارع مع حروف العرض والتحضيض: إنّ حروف الحضيض مركّبة من حرفين، نتج منهما حرف ثالث ذو معنى مستقل، قال ابن يعيش: "اعلم أنّ هذه الحروف مركّبة، تدلّ مفرداتها على معنى، وبالضم والتركيب تدلّ على معنى آخر لم يكن لها من قبل التركيب وهو التحضيض، فـ"لولا المختصة" للتحضيض مركبّة من "لو ولا"؛ فـ"لو" معناها امتناع الشيء لامتناع غيره، ومعنى "لا" النفي، والتحضيض ليس واحدًا منها. كذلك "لوما" مركّبة من "لو وما"، و"هلاّ" مركّبة من "هل ولا"، و"ألاْ" مركّبة من "أن ولا" ومعناها كلّها التحضيض"[39].

هذه الحروف تتركّب مع الفعل المضارع ليصبح معناها الأمر. "ومعناها في المضارع: الحضّ على الفعل، والطلب له، فهي في المضارع بمعنى الأمر"[40]، نحو قوله تعالى: ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ﴾[41] والمراد "ائتينا بها"[42].

4- تركيب الفعل مع حرفي الاستفهام (هل والهمزة):

تختصّ "هل" بالايجاب، فلا تتركّب مع النفي بعكس الهمزة. فلا يقال: هل لم يذهب، بل يقال أيذهب؟ كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾[43].

قال النجاة "إنّ "هل" تختصّ بالإيجاب، والهمزة بالنفي"[44]، وقد أورد عالم النحو المصري تمام حسان (1918 - 2011) "ستة عشر تركيبًا مع الأفعال في النفي، تسعة تراكيب منها تتعلّق بالزمن الماضي، وثلاثة بالحال، وأربعة الاستقبال، وهذه

التراكيب تفوق تراكيب "هل" التي جعل لها ثلاثة عشر تركيبًا مع الإيجاب، فتركيب النفي يفوق تركيب الإيجاب إلاّ أنّ ما يجمع التركيبين هو الصدارة. كما استخلص أنّ تركيب الاستفهام مع النفي الذي يدلّ على الماضي قد طغى على تراكيب الحال والاستقبال"[45].

رابعًا: تركيب الحروف مع الاسماء:

1- تركيب الحرف مع الاسم

أ- التمني: هو طلب حصول شيء على سبيل المحبّة. نحو: "ألا ماءَ، لأن أنّ "ألا" التي للتمني لا خبر لها، لفظًا، ولا تقديرًا، وإنّما تمّ الكلام بذلك حملاً على معناه: أتمنى ماءً"[46].

ب- النداء: هو طلب اقبال المدعو على الداعي بأحد حروف مخصوصة ينوب كل حرف منها مناب الفعل «أدعو».

إنّ تركيب النداء هو التركيب الوحيد الذي يكون كلامًا من بين تراكيب (الحرف مع الاسم)، فحرف النداء يأتلف مع الاسم ليكوّن جملة مستقلّة تؤدي معنى مفيدًا.

فالمنادى يتركّب من اسم وحرف، سواء أكان مبنيًّا أم معربًا، فتراكيبه تتوزّع على الشكل الآتي:

- المنادى المنصوب: "يكون المنادى منصوبًا في ثلاثة تراكيب: مضاف، وشبيه بالمضاف، ونكرة غير مقصودة، نحو: يا عبد الله (مضاف)، يا رجلَ سوءٍ (شبيه بالمضاف)، يا رجلاً (نكرة غير مقصودة)."[47]

- المنادى المبني: وهو قسمان: منادى مفرد علم، ومنادى نكرة مقصودة؛ الأوّل هو معرفة قبل النداء مثل: يا سعيدٌ، والثاني هو المعرفة بعد النداء، مثل: يا امرأةٌ (لمعين). يخرج النداء عن معناه الأصلي إلى معانٍ أخرى، فيستخدم للاستغاثة نحو: يا أولي القوّة للضعفاء، وللتعجّب، نحو: يا لجمال الطبيعة!، وللندبة نحو: يا ولداه!، وللاختصاص، نحو: بعملكم أيّها الشباب يعتزّ الوطن وينهض.

ج- تركيب "ربّ" مع الاسم: يعدّ هذا الحرف حرف جرّ، يحلّ في أوّل الكلام، أي أنّه خالف حروف الجرّ في لزوم الصدارة، بدلاً من التوسط. نحو: ربّ أخٍ لم تلده أمّك.

كما تقترن "ما" بـ"ربّ" في موضعين، فتكون ما كافة في الموضع الأوّل، لأنّها تكفّ ربّ عن عملها، وحينئذٍ تدخل على الجملتين الاسميّة والفعليّة، نحو: ربّما نجح سعيدٌ وربّما سعيدٌ في العمل، وتكون في الموضوع الثاني زائدة ملغاة، مجرّد حرف زائد للتوكيد "ولا تدخل إلاّ على الجملة الاسميّة، نحو: ربّما رجلٍ عندك"[48]. فكلمة رجل تعرب: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنّه مبتدأ.

خامسًا: تركيب الجمل:

أ- الجملة الواقعة خبرًا للمبتدأ: جوّز سيبويه (765 - 796م) وقوع الجملة الطلبيّة خبرًا للمبتدأ بقوله: "وقد يكون في الأمر والنهي أن يبنى الفعل على الاسم، وذلك قولك: عبدالله اضربْه، ابتدأت بـ"عبدالله"، فرفعته بالابتداء، ونبّهت المخاطب لتعرّفه باسمه، ثمّ بُنيتْ الفعل عليه كما فعلت ذلك في الخبر"[49].

ب- الجملة الواقعة خبرًا لـ"إنّ وأخواتها":

أجاز النحويون وقوع خبر "إنّ ولكنّ" جملة إنشائيّة طلبيّة، ومنعوا ذلك في خبر "ليت ولعلّ"، "وأمّا الجملة الطلبيّة كالأمر، والنهي، والدعاء والجملة المصدّرة بحرف الاستفهام والعرض والتمني، ونحو ذلك، فلا أرى منعًا من وقوعها خبرًا لهما كما خبر المبتدأ، وإن كان قليلاً، نحو: إنّ زيدًا لا تضربه"[50].

ومنع عالم اللغة الرضي الاسترابازي (؟ – 684 أو 686هـ) وقوع خبر "ليت ولعلّ" بقوله: "لأنّهما لطلب مضمون الخبر فلا يتوجّه إلى ذلك المضمون طلب آخر، إذ لا يجتمع طلبان على مطلوب واحد"[51].

ج- الجملة الواقعة خبرًا لـ"أن المخفّفة":

إذا خفّفت "أنّ" جاز مجيء خبرها جملة إنشائيّة، وحينئذٍ يكون اسمها ضمير شأن محذوف كقوله تعالى: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِن كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾[52]، والتقدير: والخامسة أنّها.

د- الجملة الواقعة خبرًا: لـ"كان" وأخواتها: أجاز النحويون أن يأتي خبر "كان" اسم استفهام، بشرط أن يكون مفردًا، مقدّمًا عليها، كـ"كيف كان زيدٌ؟"، "وأين كان زيدٌ؟".

هـ - الجملة الواقعة صلة الموصول:

اختلف النحاة في وقوع الجملة الإنشائيّة صلة للموصول؛ فمنهم من منع، ومنهم من أجاز، ووضعوا شروطًا للجملة الموصولة وهي أن تكون:

"1- خبرية.

2- خالية من معنى التعجّب.

3- غير مفتقرة إلى كلام قبلها.

4- معلومة للسامع في اعتقاد المتكلّم قبل ذكر الموصوف، والحكم الذي تتضمّنه الصلة ينبغي أن يعتقد المتكلّم في المخاطب، أنّه يعلم حصوله للموصول، والجملة الإنشائيّة والطلبيّة لا يعرف مضمونها إلاّ بعد إيراد صيغها"[53]. نحو: "الذي اضربه، أو لا تضربه زيدٌ".

و- الجملة الإنشائيّة المركّبة من "أنْ" مع فعل الأمر: بيّن "سيبويه أنّ "أنِ" المصدرية تتركّب مع الأمر، نحو: كتبتُ إليه أنِ افعل"[54]، "وتتركّب أيضًا مع الفعل المضارع، فيجوز في هذا التركيب وجهان: الجزم والرفع. نحو: كتبتُ إليه أن لا تقولُ ذاك"[55].

- **الخلاصة:**

يتبيّن في خلاصة البحث أنّ أي جملة تتألف من ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه، وأن الكلام يحتوي على أكثر من عملية إسنادة ليدلّ على معنى تام يحسن السكوت عليه. فاللغة العربيّة لغة محكمة البناء، تستند إلى نظام لغوي يحفظ أبنيتها التكوينيّة ضمن شبكة من الأنظمة المتكاملة يتمم بعضها بعضًا.

يحكم صوغ بنى الجمل الإنشائيّة عدد من القوانين النحويّة استلها النحويون من خلال استقراء النصوص البليغة، أوّلها القرآن الكريم، ووجدوا أنّ الجملة هي تركيب يحتوي أكثر من عملية إسناديّة، فتتداخل بذلك العمليات الإسناديّة ضمن الجمل المركّبة، ويتّضح ذلك من خلال التراكيب التي تحتاج إلى جواب، كالشرط، والقسم،

وأسلوب الطلب. وتبيّن لهم أيضًا أن تركيب الحروف معدوم الإسناد لكونه جزء كلام يحتاج إلى اسم أو فعل، كما أكّدوا أنّ التركيب الإفرادي ليس بشيء من علم النحو، وإنّما علم النحو هو تركيب الكلمة مع الكلمة لتشكّل الجملة التي بدورها تحمل طاقات دلاليّة.

***

الهوامش

* **دكتورة في كلية الآداب والعلوم الإنسانية – الجامعة اللبنانية**

1- سيبويه، **الكتاب**، علم الكتاب، بيروت 1975، 23/1

2- ابن الحاجب، **شرح الرضي على كافية**، جامعة قار يونس، ليبيا 1975، 1/33-34.

3- ابن جني، **الخصائص**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 32/1.

4- سيبويه، **الكتاب**، م.س.، 3/56-59.

5- ابن يعيش، **المفصل**، دار صادر، بيروت، 20/1.

6- ابن السراج، **الأصول في النحو**، 1/40-41.

7- ابن يعيش، **م.س.**، 20/1.

8- المطففين: 1.

9- سيبويه، **الكتاب**، 328/1.

10- سيبويه، **م.ن.**، 329/1.

11- سيبويه، **م.ن.**، 329/1.

12- عبدالله الأنصاري، **مغني اللبيب**، دار الفكر، بيروت، 1961، ص 607.

13- طه: 49.

14- القارعة: 1-3.

15- البقرة: 214.

16- الأعراف: 187.

17- القيامة: 10.

18- الفجر: 23.

19- ابن الأنباري، **الانصاف في مسائل الخلاف**، المكتبة التجارية، القاهرة، 1961، 1/303- 309.

20- أبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، مكتبة الخانجي، 1998، 37/1.

21- ابن يعيش، شرح **المفصل**، 93/9.

22- خالد الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح**، دار الكتب العلمية، بيروت، 23/1.

23- مريم: 26

24- البقرة: 208.

25- الحديد: 18

26- الإنسان: 26.

27- ابن الحاجب، **شرح الرضي على الكافية**، 4/11-12

28- البقرة: 183.

29- القصص: 22.

30- هدبة بن الخشرم، عنوان القصيدة: طربت وأنت أحيانا طروب. **وهدبة بن الخشرم بن كرز بن أبي حية الذي يكنى أبا سليمان:** هو شاعر كثير الأمثال في شعره. قتل ابن عمه زيادة بن زيد العذري في أيام حكم معاوية بن أبي سفيان، فحبسه سعيد بن العاص وهو على المدينة خمس سنين أو ستا إلى أن بلغ المسور بن زيادة الذي كان صغيرًا، فطلب قتل هدبة بصفته قاتل أبيه. للمزيد ينظر: **بوابة الشعراء**، تاريخ الزيارة 8 آب 2018:

http://www.poetsgate.com/Poet.aspx?id=2037

31- ابن يعيش، **شرح المفصل**، 118/7.

32- البيت لقسام بن رواحة السنبسي: وهو شاعر جاهي. ويرد اسمه: قسامة. ينظر: أبو عبد الله محمد بن قاسم ابن زاكور الفاسي: **عنوان النفاسة في شرح الحماسة**، الجزء الثاني، تحقيق د. عبد الصمد بالخياط، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.، ص 103.

33- سيبويه، **الكتاب**، 15/3.

34- الكميت، **ديوان الكميت**، دار صادر، بيروت، 222

35- ابن الحاجب، **شرح الرضي على الكافية**، 4-218.

36- المؤمنون: 112.

37- الطلاق: 7.

38- العمران: 28.

39- ابن يعيش، **شرح المفصل**، من 144/8.

40- ابن الحاجب، **شرح الرضي على الكافية**، 442/4.

41- الحجر: 7.

42- ابن يعيش، **م. س.**، 144/8

43- الفيل: 1.

44- ابن يعيش، **م.س.**، 51/8.

45- تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، دار الثقافة، المغرب، ص 250.

[46]- خالد الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح**، 22/1.
[47]- ابن يعيش، **شرح المفصل**، 127/1.
[48]- ابن يعيش، **شرح المفصل**، 30/8.
[49]- سبويه، **الكتاب**، 38/1.
[50]- ابن الحاجب، **شرح الرضي على الكافية**، 338/4.
[51] ابن الحاجب، **شرح الرضي على الكافية**، 337/4.
[52]- النور: 9.
[53]- ابن الحاجب، م.ن.، 3/9-10.
[54]- سيبويه، **الكتاب**، 196/3.
[55]- سيبويه، **الكتاب**، 196/3.

***

• لائحة المصادر والمراجع

1- ابن جني، **الخصائص**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط 4، 3 أجزاء.

2- ابن جني، **المحتسب**، تحقيق: علي النجدي ناصيف وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، القاهرة 1994.

3- ابن الحاجب، **شرح الرضي على الكافية**، تحقيق: يوسف حسن عمر، الناشر: جامعة قار يونس، 4 أجزاء، ليبيا 1975.

4- ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، ط 4، المكتبة التجارية، القاهرة 1961.

5- ابن يعيش، **شرح المفصل**، دار صادر، بيروت، 6 أجزاء، د. ت..

6- أبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 5 مجلدات، ط1، 1998.

7- أبو عبد الله محمد بن قاسم ابن زاكور الفاسي: **عنوان النفاسة في شرح الحماسة**، الجزء الثاني، تحقيق د. عبد الصمد بالخياط، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.

8- الأزهري خالد، **شرح التصريح على التوضيح**، دار الكتب العلميّة، بيروت 2000، ط1، جزءان.

9- الأنصاري عبدالله، **فغني اللبيب من كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، ط6، دار الفكر، بيروت 1961.

10- **بوابة الشعراء**، تاريخ الزيارة 8 آب 2018:
http://www.poetsgate.com/Poet.aspx?id=2037

11- حسان تمام، **اللغة العربية معناها ومبناها**، دار الثقافة، المغرب 1994.

12- سيبويه، **الكتاب**، شرح عبدالسلام هارون، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، عالم الكتب، بيروت 1975.

13- الكميت، **ديوان الكميت**، دار صادر، بيروت، د.ت.